مجلة الدراسات القانونية والسياسية

المجلد 11 العدد 02 جوان 2025 | ص ص:36-45

دوافع النزاعات المسلحة غير الدولية

Article title: Motives for non-international armed conflicts

شرفاوي مصطفى *

المركز الجامعي افلو

Charfaoui277@gmail.com

رحيم كمال

جامعة يحي فارس المدية

kamelrahim74@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2025/01/02 - تاريخ القبول: 2025/05/22 - تاريخ النشر: 2025/06/05

ملخص:

اثار مفهوم دوافع النزاعات المسلحة غير الدولية في ظل القانون الدولي بصفة عامة وفي ظل القانون الدولي الانساني بصفة خاصة الكثير من الإشكاليات القانونية، وعلى هذا كان من الاجدر الوقوف على هذا المفهوم في ظل المتغيرات التي شهدها القانون الدولي الإنساني من اجل رفع اللبس عن هذه الأسباب وتقريب وجهات النظر لمن أراد ان يطلع عن الاسباب التي تثير النزاعات المسلحة غير الدولية

الكلمات المفتاحية: القانون الدولي الإنساني.، النزاعات المسلحة غير الدولية.

ABSTRACT:

The implications of the concept of the motives of non-international armed conflicts under international law in general and under International humanitarian law in particular has many legal problems, and this is why it would be better to look into it This concept is in light of the changes witnessed in international humanitarian law in order to remove confusion about these reasons Bridging the views of those who want to know the causes that give rise to non-international armed conflicts

key words international humanitarian law - non-international armed conflicts

* -المؤلف المرسل:

مقدمة:

شهد المجتمع الدولي في القرن الماضي والقرن الحالي حروبا وصراعات داخلية، استخدمت فيها اخر ما توصلت اليه البشرية من تكنولوجية الايذاء التي اصابت بأضرارها المقاتلين وغير المقاتلين، وأصبحت الشعوب أطرافا في الحروب الحديثة وأصبحت الحرب ظاهرة اجتماعية بشرية تصيب بأهوالها كل فئات المجتمع حيث أصبح من غير الممكن التفرقة بين الأسباب التي تؤدي الى اندلاع هذه النزاعات او حتى حصرها، وعلى هذا ارادنا كباحثين حصر بعض الدوافع التي نرى بانها دوافع حقيقية اثارت هذه النزاعات.

ومن خلال ما ذكر نطرح الإشكالية التالية: **الى أي مدى تؤثر الأسباب الاتية في النزاعات المسلحة غير الدولية ؟** وللإجابة عن هذه الإشكالية اخترنا الحطة التالية:

المبحث الأول: الدوافع الداخلية وتكلمنا فيه عن الأسباب السياسية والأسباب الاقتصادية والأسباب الاجتماعية ودورها في اشعال نار الفتنة داخل المجتمع، اما المبحث الثاني سميناه بالدوافع الخارجية وتكلمنا فيه عن

تنافس القوى العظمى على الدول المتنازعة وكذا عامل الجوار ودور «إسرائيل» في تحريك النزاعات لا سيما في الدول العربية

المبحث الأول: الدوافع الداخلية للنزاعات المسلحة غير الدولية

إن تزايد المشاكل الإنسانية الناجمة عن تزايد النزاعات المسلحة غير الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بات لزامًا على كل باحث أن يبحث عن الأسباب التي أدت إلى حدوثها، والتي نرى أنها لا تعد أن تخرج من أسباب داخلية وأخرى خارجية.

المطلب الاول : الدوافع الداخلية: سنتطرق إلى هذه الدوافع بكل دقة وتمحيص[1]:

الفرع الاول: الأسباب السياسية:

إن الأسباب السياسية تعدّ من أهم الأسباب التي تؤدي إلى قيام نزاعات مسلحة غير دولية خاصة في حال ظهور بوادر ضعف المركز السياسي للقائمين على السلطة، لذا تظهر بعض القوى إما لتعديل أنظمة الحكم السائد أو الانفصال عن الدولة الأم[2].

[1] ترجع أسباب النزاعات المسلحة الداخلية إلى الصراع على السلطة والأزمات الاقتصادية والأزمات المتعلقة بالإثنية والهوية وتذبذب الأوضاع في الدولة، وللمزيد من المعلومات راجع الطاهر بن أعمر، المرجع السابق، ص 56

[2] حدث عندما تخلى الغرب عن مساندة النظام الحاكم في الصومال بقيادة " سياد بري " في نهاية الحرب الباردة. فقد سعت المعارضة الى اسقاط النظام وبعد ان تحقق ذلك طهرت الاطماع السياسية بين المعارضة للنظام السابق، وعمل كل طرف على الاستئثار بالسلطة، ولذا قامت المواجهات العنيفة بين هذه الفصائل، خاصة بين الفصيلين الرئيسين الأول بقيادة "علي مهدي محمد والثاني المناوئ له بقيادة الجنرال " محمد فارح عيديد" مما أدى الى اشتعال الصراع المسلح وعمت الفوضى ارجاء البلاد. وكذا العاصمة مقديشو. للمزيد من المعلومات انظر، د/ عبد الله نوار شعت، المرجع السابق، ص131-132.

وأهم ما يميز الأسباب السياسية التي تدفع إلى إشعال الصراعات المسلحة الداخلية، أنها تزيد أطراف النزاع الوصول إلى قمة السلطة في الدولة محل هذه الصراعات.

والجدير بالذكر أن الوضع السياسي له أثره على استقرار الأمن والسلم بوجه خاص في الدول النامية، لذا نجد الدول المتقدمة والتي تتمتع بالاستقرار السياسي تلجأ إلى لغة الحوار والأسلوب الحضري لحل التناقضات والخلافات التي تقع بين أفراد المجتمع الواحد.

وترى دراسات عديدة أن القارة الإفريقية هي الأكثر عرضة للعنف السياسي، فمثلاً في دولة رواندا كانت تعيش فيها قبيلتي الهوتو مزارعين يكدحون في الأرض، يستخرجون منها معاشا متواضعًا، والتوتسي قبيلة أقل عددًا تمكنوا من السيطرة على الأغلبية من الهوتو بفضل الأموال التي كانت تدار عليها من تربية قطعان الأبقار والاغنام. وبتعاقب الزمن تشكلت بين هاتين القبيلتين ثقافة مشتركة ودينا، طمست تلك الانقسامات الأثنية، لكن بدلاً أن تكون القبيلتان مكملتان لبعضهما البعض، أصبح ينظر إلى قبيلة التوتسي على أنهم المحكمون[1]، وفي نفس الوقت بلجيكا التي استعمرت رواندا في القرن العشرين كانت تنظر إلى قبيلتي التوتسي والهوتو على أنهما قبيلتان مختلفتان، واستثمرت في هذا المجال واستحدثت بطاقات هوية، عادت بتقسيم الروانديين تبعًا لانتمائهم القبلي[2].

وجراء هذا التقسيم، تأسس حزب "حركة انعتاق الهوتو" في عام 1959، وقام هذا الحزب بعدة مذابح لأفراد قبيلة التوتسي أثناء ما سمي "بالثورة الاجتماعية الزراعية" الامر الذي نجم عنه عزل الملك البو رندي في عام 1961 وإبعاده عن رواندا وإعلان استقلال شكلي وقيام الجمهورية الأولى للهوتو في رواندا عام 1962[3].

وخلال هذه الفترة شهدت رواندا العديد من المجازر، وحدثت في تلك الفترة هجرات كبيرة متتابعة من التوتسي إلى بلدان مجاورة، وكانت الحكومة تضطهد أفراد التوتسي وتحرمهم من فرص التعليم والوظائف، فكانوا محرومين من التعليم العالي وممارسة السياسة. ونشأ جيل من التوتسي المتبقين كمواطنين من الدرجة الثانية أدى ذلك إلى تشكيل الجبهة الوطنية الرواندية في المنفى وجناحها العسكري يهدف بفتك نظام حكم الهوتو.

وفي أول أكتوبر عام 1990، عبرت قوات الجبهة الأراضي الرواندية قادمة من أوغندا ودعت إلى التمرد[4].

كذلك هو الحال في ليبيا، إذ يشهد التاريخ أنه كان تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، واقتصارًا على حقبة حكم العقيد القذافي، يمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وخاصة بنغازي أكثر

[1] http://www.marefa.org

[2] د/ عمر عبد الله الحفيظ شنان، المرجع السابق، ص 341.

[3] د/ أحمد لطفي السيد مرعي، نحو تفعيل الإنفاذ الجنائي الوطني لأحكام القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 126.

[4] د/ أحمد لطفي السيد مرعي، المرجع نفسه، ص 127.

المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" عام 1969م[1] في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، مصدرًا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها[2]، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة الهجرة للكفاءات إلى الخارج، قدرها البعض في الثمانينات بنحو ثلاثين ألف مهاجر اتجه معظمهم إلى أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين "القذافي" ونظامه في تلك المدن. وفي ظل فجوة عدم الثقة يقود إلى الاحتجاج والتمرّد، فيعود بدوره إلى المزيد من القمع والإقصاء[3].

يمكن القول إنه عبر حكم القذافي، تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية: الثورية القومية، وثانيتها المساواة والعدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا، القيمة الرمزية للقذافي المناضل ضد الإمبريالية الدولية.

من بين أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارًا العقيد القذافي هي أنه يمثل امتدادًا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد الرئيس جمال عبد الناصر، وهو أمر كان له انعكاس على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المظاهرات على الساحتين الإقليمية العربية والإفريقية وعلى الساحة الدولية. وعليه فإنه مثلما كانت حركة ضباط يوليو 1952م ملحمة لانقلاب 1969 في ليبيا، كانت ثورة 25 يناير 2011 م في مصر[4] ملهمة لشباب 17 فبراير في ليبيا، بالثورة والتمرد على النظام الليبي، وعليه ليس غريبًا أن تنطلق الشرارة الأولى للانتفاضة الليبية على مدينة بنغازي، التي تأثرت على ممر العصور بما يجري في مصر، وكانت الأقرب لها وأبناؤها الأكثر قومية وتأثرًا بالثقافة والسياسة المصرية.

حقيقة استطاع "القذافي" ولمدة طويلة الحفاظ على سلطته ونظامه عبر سياسة فرق تسد، والتشهير بمجموعة الأفكار القومية التي ضمّها كتابه[5] "الكتاب الأخضر"، إلا أنه تنامت قوى المعارضة للنظام في الداخل والخارج، حتى آلت إلى ما هي عليه الآن.

---

[1] انقلاب 1969 في ليبيا أحد أهم الأحداث ما يعرف بثورة الفلاح فهو عبارة عن انقلاب عسكري، جرى في 1 سبتمبر عام 1969م ليقوض حكم المملكة الليبية ويعلن نشوء الجمهورية العربية الليبية حيث تشكلت حركة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم الأول معمر القذافي.

[2] د/ سلافة طارق الشعلان، مشروعية المتدخل العسكرية في ليبيا، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، العراق، 2015، ص81

[3] د/ علي حسين منجلي، أثر نظام المحكمة الجنائية الدولية على سيادة الدول في الجرائم التي تدخل في اختصاصها، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014، ص 212

[4] ثورة 25 يناير، هي مجموعة من التحركات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي انطلقت يوم 25 يناير 2011، يوم 25 يناير الذي اختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي

– للمزيد من المعلومات أنظر http://ar.wikipedia.org/wiki،

[5] الكتاب الأخضر، كتاب ألفه العقيد معمر القذافي عام 1975 وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية، كالاشتراكية والحرية والديمقراطية، حيث يعتبر هذا الكتاب بمثابة كتاب مقدس عند معمر القذافي.

الفرع الثاني :الأسباب الاقتصادية:

إن من بين أسباب النزاع الداخلي، العوامل الاقتصادية، حيث أن الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد، وكذلك من الأسباب، عدم المساواة والتوزيع غير العادل للثروات بين أفراد المجتمع، إضافة إلى غياب سلطة القانون وسلطات الدولة.

والجدير بالذكر أن الوضع الاقتصادي له أثره في استقرار الأمن والسلم في أي دولة، حتى على الدول المتقدمة، لأن الاستقرار يشجع على زيادة الاستثمار ويساعد على توجيه موارد الدولة وإقامة المشروعات الخدمتية، ويخلق مناصب عمل، مما يؤدي إلى حل المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية، مثل مشكلة البطالة والتضخم الاقتصادي، والفقر[1].

لقد أثبتت الدراسات، أن الصراعات الداخلية كانت وراءها أسباب اقتصادية، وهذا ما تؤكده الأوضاع في العديد من الدول الإفريقية، فعلى سبيل المثال، تعاني جزر القمر من ارتفاع حجم المديونية الخارجية لتصل إلى أربع مليارات دولار وهي نسبة كبيرة قياسًا إلى صغر عدد السكان، كما تستورد هذه الدولة أكثر من 50% من احتياجاتها الغذائية وأكثر من 90% من احتياجاتها في المجالات الأخرى وتتجاوز نسبة البطالة 40% من إجمالي خريجي الجامعات، كما وصلت نسبة التضخم فيها 25% وتدهورت قيمة العملة الوطنية وحدث انهيار شبه كامل في البنية الأساسية وارتفعت نسبة الأمية إلى 85%، كل ذلك أدى إلى تصنيف الدولة ضمن قائمة الدول الأشد فقرًا في العالم، كما ذكرت إحدى المؤسسات الدولية، وكل ذلك أدى إلى فقدان الثقة بالذات القومية وحدوث أزمة هوية عنيفة دفعت سكان جزيرتي آنجوان وموهيلي إلى المطالبة بالانفصال والعودة إلى السيطرة الفرنسية بعد أن صارت مشروعاتهم التنموية الوطنية في مهب الريح[2]، ومثال آخر لشعب السودان الذي أصابته أزمة غذائية وشح في الموارد، الذي أدى إلى التفاوت الاقتصادي الكبير بين أفراد المجتمع، الذي أدى بدوره إلى آثار اجتماعية خطيرة، كالجوع الذي أثر بشكل كبير على كرامة الناس إذا ما أخذنا في الاعتبار بأن ظاهرة سوء التغذية والجوع يرتبطان بشكل وثيق بالمبادئ والقيم المرتبطة بالحق في الحياة وكرامة الإنسان[3] المعلنة في القانون الدولي لحقوق الإنسان[4].

إن الأسباب الرئيسية للجوع المدقع في السودان يرجع إلى أسباب مثل الفساد، والتقلبات والصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، والى جانب هذه الأسباب هناك أسباب أخرى مرتبطة بالظروف التاريخية والجهوية والقبلية، حيث تعيش قبائل في السودان حالة جوع وسوء تغذية منذ استقلال السودان، حيث توارثوها كابر عن كابر، جيل عن

[1] د/ عبد الله ونوار شعت، المرجع السابق، ص 134

[2] د/ عبد الله ونوار شعت، المرجع انفسه، ص 135، 136.

[3] د/ خالد حسين محمد، محكمة الجنايات الدولية، دار الكتاب القانوني، مصر، 2015، ص 285.

[4] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو وثيقة حقوقية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948، الإعلان يتحدث دون رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى الناس، يتألف الإعلان من 30 مادة، وهو من بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان.

جيل، وكأنما خلقوا لكي يعيشوا جياع[1]، وفي الجانب الآخر هناك قبائل وعرقيات لم تعرف بطونهم الجوع على الإطلاق، هذا ما يسميه رجال الاقتصاد بالتوزيع غير العادل للثروات بين أفراد المجتمع. إن حالات الظلم والتمييز العنصري، والفصل العنصري والاستعمار الجديد الذي تعاني منه قبائل وعرقيات معينة في السودان هو الذي فاقم من وضعهم الاقتصادي.

الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية:

تعد الأسباب الاجتماعية سببًا لا يستهان به في تحريك الصراعات الداخلية مقارنة مع الأسباب المذكورة سلفا –الأسباب السياسية، الأسباب الاقتصادية– وتتخذ هذه الأسباب عدة أشكال وصور، فالتمييز الثقافي ضد الأقليات، ووضع قيود قانونية وسياسية على استخدام لغات الأقليات وتدريسها، والقيود المفروضة على الحرية الدينية، ومما لا شك فيه أن الاختلاف بطبيعته يعتبر مظهرًا من مظاهر الحرية الفكرية والدينية وما يفرزه من تعددية في مكونات المجتمع البشري، ولكنه من حيث واقع الطبيعة الإنسانية وسيطرة الأنانيات، وصراعات تقسمها إلى طوائف تتنازع فيما بينها، كما جاء التفسير الديني المتطرف ،جاء ليؤسس ثقافة وطائفية والعصبية والكراهية ضد الاخر المخالف له وشيدت هذه الافكار على أركان الجهل والتخلف، وفي بعض الأحيان تعتبر هذه المحاولات شديدة القسوة من خلال برامج جلب عدد كبير من الجماعات الأخرى في مناطق الأقليات والتي تشكل إحدى إشكالات الإبادة الجماعية الثقافية.[2]

وفي نفس المجال، نفذ "جوزيف ستالين" سكرتير الحزب الشيوعي السوفياتي هذه السياسات العدوانية في الاتحاد السوفياتي السابق وعلى وجه الخصوص في القوقاز، واتبعت الصين مثل هذه السياسات التمييزية، كما اتبعت دول أخرى أشكال من هذه السياسات في بلغاريا فيما يخص الأتراك العرقيين، وفي سلوفانيا فيها بخصوص المجريين والعرقيين، وفي تيلاند فيما يخص قبائل التلال الشمالية والغربية.

إن إفريقيا كما هو معلوم تعد قارة التعدد والتنوع، والواقع الإفريقي الراهن يبوح بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية[3]، فرواندا مثلاً، فمن بين إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يرتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات العرقية بين قبيلتي التوتسي والهوتو وعدم تطابقهما مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري، فإذا كان إجمالي سكان كل من رواندا وبورندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة فإن 85% منهم ينتمون إلى قبائل الهوتو موزعين عبر الحدود البورندية مع دول الجوار الأخرى. فثمة حوالي أربعمائة ألف

[1] غضبان حمدي، إجراءات متابعة مجرمي الحرب في القوانين الداخلية والقانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2016، ص 52.

[2] أسامة الغزالي، حرب :عرض لندرة الوحدة الوطنية والسلام في السودان الت تم عقدها في مدينة الخرطوم 1976، السياسية الدولية ب ع 91، يناير 1988، ص، 120/119.

[3] د/ خالد الحسيني، المرجع السابق، ص 239.

من التوتسي وبعضهم من الهوتو يحاولون اقتفاء آثار أجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية سواء في مقاطعة شمال كيفو (ألبانيا مونيجي)، كما أن هناك قرابة المليون من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية مع كل من رواندا وبورندي، أضف إلى ذلك عشرات الآلاف (التوتسي والهوتو) الذين يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية الرواندية ولا شيء في مقاطعة (كيسورو)، ولا يخفى أن هذه الروابط العرقية هي التي خلفت تحالفات سياسية إقليمية، كتلك القائمة بين نظام حكم الرئيس (موسيفيني) في أوغندا ونظام حكم الأقلية من التوتسي في كل من رواندا وبورندي، ومن جهة أخرى فإن الهوتو يجدون تعاطفًا من قبل دول مثل تنزانيا وكينيا والسودان[1].

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية للنزاعات المسلحة غير الدولية:

إن العوامل الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية لها دور قوي وفعال في تحريك الصراعات غير الدولية، والتي سنتطرق اليها بكل دقة وتحليل:

الفرع الاول:**تنافس القوى الدولية**[2]:

المزيد من الهيمنة والنفوذ في القارة الإفريقية ومنطقة العالم العربي، سببًا من أسباب الصراعات الداخلية في بعض الدول، فإبان الحرب الباردة، كانت القوتين العظمتين آنذاك تدعم وتدفع الصراع المسلح بين قوى المعارضة المحلية ضد النظام والسلطة السياسية الموالية للقوى العظمى الأخرى.

ففي بعض الدول العربية، كانت القوى اليسارية المدعومة من الاتحاد السوفياتي تلجأ إلى العنف ضد بعض الأنظمة السياسية التي كانت مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب عمومًا والعكس. وهناك عدة أمثلة: سلطنة عمان، الصومال، السودان. ففي السودان، تعود جذور هذا الصراع إلى فترة الاستعمار البريطاني حتى عام 1956، حيث عمل هذا الأخير على تكريس الانقسامات بين الشمال والجنوب في السودان[3]، مما أدى إلى تعزيز حالة الانقسام والتعدد في الجنوب، ورسم نقاط التباعد بينه وبين الشمال، فإن الاستعمار البريطاني قسم السودان إلى قسمين، وتعامل مع كل قسم منهما بشكل منفصل على الآخر، حيث كانت السياسة الاستعمارية البريطانية في الشمال تظهر بطريقة مباشرة، إذ سمح بتطوير الهوية القومية المركزية، في حين اتبع في الجنوب سياسة الحكم غير المباشر، سعيًا إلى تشجيع الأعراف والعادات والمعتقدات القبلية الجنوبية وحظر اللغة العربية والسماح للبعثات التبشيرية بالعمل في الجنوب. وحرص الاستعمار البريطاني على تنفيذ هذه السياسة في الجنوب ببساطة حتى لا يلفت انتباه الشماليين أو المصريين المشاركين في حكم السودان[4].

[1] عبد الله نوار شعت، المرجع السابق، 137.

[2] تعتبر الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، بالإضافة إلى ألمانيا، تستحوذ على 80% من جميع صادرات الأسلحة في العالم، للمزيد من المعلومات راجع د/ عمر الحفيظ شنان، المرجع السابق، ص 73.

[3] أنظر الموقع الإلكتروني https://www.Elbayan.ae، تاريخ الاطلاع 20232/08/29.

[4] د/ خالد حسين محمد، المرجع السابق، ص 289.

وفي نفس المجال أصدر الاستعمار البريطاني عدة قوانين ولوائح تكرس الفجوة بين الشمال والجنوب، ومن أبرزها قانون المناطق المغلقة، وقانون المرور الذي كان يحظر على العرب السفر إلى الجنوب علاوة على التركيز على نشر المسيحية. وعلى الرغم من أن المسيحية لم تنشر إلى الحد التي كانت تسعى إليه، إلا أن الاستعمار البريطاني تعامل مع الجنوب على أنه مسيحي ومختلف عن الشمال العربي المسلم. ومنذ منتصف الخمسينات، بدأت مشكلة جنوب السودان تتصاعد بسبب رفض الجنوبيين لسياسات الحكومات الشمالية المختلفة، التي توسعت في تطبيق سياسات التعريب، والإسلام في إطار عملية بناء الأمة[1].

الفرع الثاني: اضطراب الأمن الإقليمي:

إن حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي تعيش فيه المناطق التي ساد فيها النزاع، كانت تؤدي دورًا واضحًا في تصاعد وتصعيد الصراعات الداخلية، والتاريخ يشهد أن بعض القوى استطاعت خلق عزلة عدائية وثقافية ودينية ما بين الأقليات ومجتمع الأغلبية، فلا يخفى دور هذه القوى في صناعة وصياغة نخب ثقافية وسياسة ضمن أنماط متجانسة لقيادة دول أو المجتمعات المضطربة أمنيًا وسياسيًا –إفريقيا، المجتمع العربي- أو الأقليات العرقية والدينية، كما أدت هذه النخب كما أشرنا سابقًا، دورًا محوريًا في إشعال وتحريك الصراعات الأهلية، فالاستعمار كان يغذي الصراعات العنصرية والطائفية من جهة ويخلق المغالطات التاريخية والثقافية بين طوائف المجتمع وبشكل أصح بين الأغلبية والأقلية، ومن جهة ثانية يخلق المكائد السياسية والأحقاد بين فئات المجتمع ليحافظ على بؤر الصراعات داخل الدول[2].

الفرع الثالث: عامل الجوار:

قد يلعب هذا العامل دورًا فعال في تحريك النزاع خصوصًا إذا تعلق الأمر بالفواصل الحدودية بين الدول أو حتى داخل الدولة، إذا تعلق الأمر بالهوية أو الإيديولوجيا، فإذا كان النزاع حدودي فهو نزاع دولي بين دولتين، ولكن إذا وجدت هوية منقسمة بين دولتين، وإذا قامت هوية قومية بدعم أبنائها في الدولة الأخرى بسبب أن هذه الدولة تتطابق معها في الإيديولوجيا أو دعم حركة في دولة ما بسبب عرقي أو إيديولوجي، وفي نفس المجال إذا رأت دولة أن الدولة المجاورة قد نمت من حيث القدرة الاقتصادية وأنها قد تصبح مركز ثقل في العلاقات الإقليمية وتهيمن على الإقليم، فإن هذه الدولة تدعم الحركات المسلحة أو المتمردين داخل الدولة المتنامية ليس لدعم الهوية أو الإيديولوجية بل إضعاف الدولة المهيمنة، حتى تصبح هي المسيطرة[3].

---

[1] د/ أحمد رضوان الفيومي، المرجع السابق، ص 197.

[2] يرى البعض ان الأسباب الإقليمية التي تعمل على اشتعال الصراعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ترجع في الأساس الى دور الاستعمار في اثارة الخلاف بين الدول خاصة في افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية، فعند حصول هذه الدول على استقلالها عمد الاستعمار الى رسم حدود دولية بين هذه الدول تعمل على تمزيق الجماعات العرقية والدينية بين الدول حتى تستثمر الصراعات بينها، وهو ما نجده واضحا في افريقيا بوجه خاص، للمزيد من المعلومات انظر: د/ عبد الله نوار شعت، المرجع السابق، ص 148.

[3] د/ أحمد رضوان الفيومي، المرجع السابق، ص 202-203.

الفرع الرابع :دور«إسرائيل» في تحريك النزاعات الداخلية:

لا يخفى على أحد أن «إسرائيل» دومًا لها دور في إشعال وتحريك النزاعات الداخلية، خاصة داخل الدول العربية، فهناك العديد من المشاريع «الإسرائيلية» والتصريحات الرسمية لمسؤولين «إسرائيليين» تحدثت وتتحدث عن استراتيجية التقنين والتجزئة للعالمين العربي والإسلامي إلى دويلات صغيرة، تقوم على أسس طائفية وعرقية[1]، منها على سبيل المثال، آراء "شارون" في الثمانينات خاصة عندما كان وزير الدفاع إذ كان يدعوا إلى الانفصال الأقليات، وتقسيم الدول العربية.

وفي ضوء هذه الاستراتيجية فإن «إسرائيل» أدت دورًا واضحًا في تقديم الدعم اللوجستي والعسكري للأقلية طائفية، دينية وعرقية في بعض الدول العربية، لتعزيز دورها في نزاعها وصراعها مع الدولة المركزية العربية[2]. ومن أمثلة هذا الدور «الإسرائيلي»، دعم بعض القوى (الكتائب) في لبنان، إبان الحرب الأهلية سنة 1986، والحرب الأهلية الأخيرة التي امتدت من سنة 1975 إلى سنة 1989 مما دفع د/ بطرس غالي إلى القول "بأن «إسرائيل» سعت إلى تحقيق أمنها من خلال تفتيت الدول المجاورة[3]، بعد أن فشلت في التوسع الجغرافي الذي كانت تتبعه". وأمام هذه الأطماع «الإسرائيلية» وأهدافها غير المشروعة في لبنان كان الموقف العربي من خلال جامعة الدول العربية ومساندتها للجهود السلمية التي أيدت الحفاظ على سلامة الأراضي اللبنانية وعودة الشرعية في لبنان والذي تأكد في اتفاق الطائف سنة 1989 حيث وضع الاتفاق نهاية للحرب التي استمرت حوالي 16 عامًا.

كذلك وفي نفس المجال دعمت «إسرائيل» قوات "فرنق" في جنوب السودان ضد الدولة السودانية، وأيضًا الاتصالات والدعم «الإسرائيلي» لبعض الفصائل الكردية في صراعها ضد السلطة المركزية في العراق[4].

الخاتمة:

ما يمكن ان نستنتجه في ختام هذا الموضوع هو انه لا يمكن انكار التطور الهائل والمستمر على مستوى القانون الدولي بصفة عامة والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة، حتى لو كان هذا التطور بطيئا بالمقارنة مع القواعد المطبقة على النزاعات المسلحة الدولية وهذا لا يعني ان هذا التطور يرقى للطموحات الإنسانية في ظل وجود عيوب وثغرات في الاتفاقيات والاحكام المنشأة حتى وقتنا هذا.

ورغم المحاولات الجاهدة من طرف المجتمع الدولي وتفعيله للأليات الوقائية والقمعية للحد من تداعيات هذه الأسباب، ما زالت نسبة التجاوزات الوحشية في تزايد مضطرد نضرا لضعف الاليات من جهة وعجزها من جهة أخرى، وعليه أصبح المجتمع الدولي امام قصور وسائل تطبيق القانون الدولي الإنساني.

---

[1] د/ عمر العروسي، الشرطة والحرب الاهلية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 122.

[2] أنظر https://www.sasapost.com/syky-picoty، تاريخ الاطلاع 2023/09/02.

[3] إن مسؤولية إسرائيل ثابتة على أساس التوسع واكتساب الأراضي بالقوة وهو ما عبر عنه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بعدم شرعية اكتساب الأراضي والأوضاع والنتائج التي تترتب على مخالفة القانون الدولي، للمزيد من المعلومات راجع د/ ولد يوسف مولود، المرجع السابق، ص 181.

[4] د/ عبد الله نوار شعت، المرجع السابق، ص 145.

وتوصلنا بعد هذه الدراسة الى الإقتراحات التالية:

– ضرورة العمل على مراجعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني بما يناسب التحولات والمتغيرات التي املتها النزاعات المسلحة غير الدولية.

– وجوب تفعيل الاليات القانونية الدولية للخد من أسباب انتشار النزاعات المسلحة غير الدولية.

– ضرورة تدارك ضعف التدابير والإجراءات المتخذة من قبل التعريف بقواعد القانون الدولي الإنساني ونشره بين مختلف المؤسسات والأجهزة الوطنية والدولية قياسا اما تقوم به المنظمات الدولية.

قائمة المراجع

1 أحمد لطفي السيد مرعي، نحو تفعيل الإنفاذ الجنائي الوطني لأحكام القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016

2سلافة طارق الشعلان، مشروعية المتدخل العسكرية في ليبيا، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، العراق، 2015

3 علي حسين منجلي، أثر نظام المحكمة الجنائية الدولية على سيادة الدول في الجرائم التي تدخل في اختصاصها، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014،

4 خالد حسين محمد، محكمة الجنايات الدولية، دار الكتاب القانوني، مصر، 2015

5 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو وثيقة حقوقية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948، الإعلان يتحدث دون رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى الناس، يتألف الإعلان من 30 مادة، وهو من بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان.

6 غضبان حمدي، إجراءات متابعة مجرمي الحرب في القوانين الداخلية والقانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2016

7سلافة طارق الشعلان، مشروعية المتدخل العسكرية في ليبيا، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، العراق، 2015

8 علي حسين منجلي، أثر نظام المحكمة الجنائية الدولية على سيادة الدول في الجرائم التي تدخل في اختصاصها، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014

9 خالد حسين محمد، محكمة الجنايات الدولية، دار الكتاب القانوني، مصر، 2015

10الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو وثيقة حقوقية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948، الإعلان يتحدث دون رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى الناس، يتألف الإعلان من 30 مادة، وهو من بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان.

11غضبان حمدي، إجراءات متابعة مجرمي الحرب في القوانين الداخلية والقانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2016، ص 52.

12 أسامة الغزالي، حرب :عرض لندرة الوحدة الوطنية والسلام في السودان الت تم عقدها في مدينة الخرطوم 1976، السياسية الدولية ب ع 91، يناير 1988

13عمر العروسي، الشرطة والحرب الاهلية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014،